

● أخبار قصيرة

**روسيا تعلن السيطرة على بلديتي لوكاشوفو ولوبانوفكا في خاركوف**

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، يوم السبت، سيطرة قواتها على بلديتي لوكاشوفو ولوبانوفكا في مقاطعة خاركوف، مؤكدة مواصلة التقدم الميداني وتوسيع نطاق السيطرة على مواقع جديدة، ضمن عملياتها المستمرة للضغط على القوات الأوكرانية.

وأوضحت الوزارة أن القتال مستمر في بلدات أخرى بالمقاطعة، مشيرة إلى تكبيد القوات الأوكرانية خسائر بشرية وتدمير معدات عسكرية ومجمعات روبوتية أرضية.

وفي محاور القتال الأخرى، أفادت الدفاع الروسية بأن قواتها حققت تقدماً في مناطق من دونيتسك ودينبر وبيتروفسك وزاباروجيا، واستهدفت تجمعات وآليات أوكرانية، وسيطرت على مواقع متقدمة. كما أعلنت إسقاط صاروخين من طراز «هيمارس» و٧٢٥ طائرة مسيرة أوكرانية، وفق بيانها، مؤكدة استمرار العمليات العسكرية على عدة محاور.

**سيول تستدعي سفيرها من كيبف بسبب كشف معلومات سرية**

عاد سفير كوريا الجنوبية لدى أوكرانيا إلى العاصمة سيول، يوم السبت، بعد استدعائه على خلفية كشف كيبف معلومات وصفتها السلطات الكورية الجنوبية بأنها سرية، في خطوة تعكس تصاعد التوتر الدبلوماسي بين البلدين. ويعود الخلاف إلى تصريحات الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي، بشأن تسليم أوكرانيا أسيرين من كوريا الشمالية إلى سيول. وأعلنت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية عودة سفيرها، فيما أكد الرئيس لي جاي ميونغ أن بلاده ستخذ إجراءات إضافية إذا لم تقدم كيبف اعتذاراً مناسباً. وكانت سيول قد استدعت سفيرها في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، معتبرة أن الاعتذار الأوكراني عن كشف المعلومات خلال جلسة أممية غير كافٍ.

الهند تعتقل ٢٠٠ متظاهراً احتجاجاً على تعديل قوانين الناخبين

اعتقلت الشرطة الهندية نحو ٢٠٠ متظاهراً في نيودلهي، السبت، للحيلولة دون تنظيم احتجاجات شبابية تطالب باستقالة رئيس مفوضية الانتخابات جيانيش كومار، على خلفية تعديلات في قوانين الناخبين. وفرضت السلطات إجراءات أمنية مشددة شملت إغلاق محطات مترو وأسواق، وتعليق الإنترنت عبر الهواتف المحمولة، ونشر عناصر الأمن وحواجز الطرق، فيما أعُقل أيضاً الناشط الشهير على يوتيوب دروف رانجي. وتنظم حركة «كوكروتش جاناتا» الاحتجاجات، متهمَةً السلطات بالتأثير في العملية الانتخابية لمصلحة حزب «بهاراتيا جاناتا» الحاكم بزعامة ناريندرا مودي. وتتصاعد الجدل بعد شطب نحو ١٣٠ مليون اسم من قوائم الناخبين خلال عملية المراجعة. وتقول المعارضة إن التعديلات تهدد نزاهة الانتخابات، بينما تنفي مفوضية الانتخابات والحزب الحاكم هذه الاتهامات، مؤكدة أن المراجعة لم تكتمل بعد.

ترامب في مواجهة العدالة الدولية

واشنطن تعاقب «الجنائية الدولية».. ونوبل «نافي بيلاي» تفضع ازدواجية المعايير

استقلال القضاء وتبعث برسالة مفادها أن مساءلة كيان الاحتلال قد تكون لها كلفة سياسية. لكن العقوبات، مهما اشتدت، لا تحوّل القوة إلى حق، ولا تمنح الحصانة، ولا تمحو جرائم الحرب من ذاكرة الضحايا. فالمحكمة ليست ملكاً لواشنطن، والعدالة ليست امتيازاً تمنحه للقوي وتحجبه عن الضعيف. وفي غزة، تسقط الشعارات أمام مشهد الدم والدمار؛ عائلات فقدت أبناءها، وأطفال سلبوا حقهم في الحياة، وشعب يدفع ثمن حرب مدمرة، فيما يُوفّر الغطاء السياسي والعسكري لكيان الاحتلال.

لن تصنع واشنطن عدالةً على مقياس مصالحها، ولن تكون العقوبات بديلاً عن المحاسبة. فحقوق ضحايا غزة لا ينبغي أن تكون رهينة الحسابات السياسية والتحالقات الدولية. إن الخطر الذي يُهدد العدالة ليس غياب القانون، بل إخضاعه للقوة؛ وليس في أن نحاسب الدول، بل في أن نتوهم دولة أنها فوق المحاسبة.

تضع العقوبات الأميركية على المحكمة الجنائية الدولية استقلال القضاء الدولي وحقوق ضحايا غزة أمام اختبار صعب، وتثير تساؤلات حول حدود النفوذ السياسي ومبدأ المساءلة حين تتعارض العدالة مع مصالح واشنطن وحلفائها

وقد تدفع هذه الضغوط بعض الجهات إلى تجنب التعامل مع المحكمة خشية التعرض للعقوبات، حتى عندما يكون التعاون مشروعاً. ويظل حجم التأثير الفعلي مرتبطاً بنطاق الإجراءات وكيفية تطبيقها واستجابة المؤسسات المعنية، لكن احتمال انعكاسها على العمل القضائي يثير مخاوف تتجاوز الخلاف السياسي المباشر. وبالنسبة إلى غزة، لا يتعلق الأمر بإجراءات مالية أو تجاذبات دبلوماسية بعيدة عن حياة الناس، بل بحق الضحايا الفلسطينيين في أن تُفحص الوقائع والأدلة، وبحق الشهود في الإدلاء بأفاداتهم، وبأمل العائلات التي فقدت أبناءها في الوصول إلى مسار قانوني جاد. فكل عائق يحد من فرص التحقيق والمساءلة قد يطيل انتظار الضحايا للإنصاف. ومن هنا، تتجاوز القضية حدود النزاع بين واشنطن والمحكمة إلى سؤال أوسع: هل يستطيع النظام الدولي حماية حقوق الإنسان عندما تتعارض مع مصالح القوى الكبرى، أم تبقى العدالة رهينة موازين القوة والتحالفات؟

لا حصانة من المساءلة.. هل تنتصر العدالة على النفوذ؟

تكشف هذه المواجهة حقيقة السياسة الأميركية حين تصطدم العدالة بالمصالح: قانونٌ يُرفع شعاراً حين يخدم النفوذ، ويُحاصر حين يقترب من الحلفاء. فواشنطن التي تتحدث عن السلام وسيادة القانون تستخدم العقوبات للضغط على المحكمة الجنائية الدولية، في خطوة تهدد

بشأن صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية ومذكرات التوقيف الصادرة بحق رئيس وزراء العدو الصهيوني بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوأف غالانت، إلى جانب التحقيقات الأخرى التي تشمل الملف الأفغاني. وتقول واشنطن إنها تعارض ما تعتبره تجاوزاً لاختصاص المحكمة وتهديداً للسيادة الأميركية والصهيونية، لكن استخدام العقوبات والضغوط المالية لمواجهة مؤسسة قضائية يثير سؤالاً حول استقلال العدالة الدولية وحدود النفوذ السياسي. إذا كانت الإدارة الأميركية ترى أن قرارات المحكمة غير قانونية أو غير مبررة، فإن الرد عليها ينبغي أن يكون بالحجج القانونية، لا بمحاولة إضعاف المؤسسة التي أصدرتها. وتكمن خطورة هذا النهج في أنه قد يبعث برسالة مفادها أن المؤسسات الدولية التي تقترب من الملفات الحساسة للقوى الكبرى قد تتعرض لعقوبات تهدد قدرتها على العمل باستقلال.

كيان الاحتلال تحت المظلة الأميركية.. العدالة في مواجهة المصالح

تكشف هذه المواجهة حجم الدعم السياسي الذي توفره واشنطن لكيان الاحتلال، خصوصاً عندما تنتقل الانتقادات الدولية من مستوى التصريحات الدبلوماسية إلى احتمال المساءلة القانونية. فالتحرك الأميركي ضد مؤسسة تنظر في اتهامات مرتبطة بالحرب على غزة يضع التزام واشنطن بالمبادئ التي تدعو الآخرين إلى احترامها موضع تساؤل. تعني الاتهامات صدور أحكام نهائية؛ فالمحكمة هي الجهة المختصة بتقييم الأدلة وتحديد المسؤولية وفق القانون، ويقتضي احترام هذه العملية السماح للمحكمة بالعمل من دون عقاب بسبب الملفات التي تنظر فيها. فالدعم السياسي لا ينبغي أن يتحول إلى حصانة من المساءلة القانونية.

تداعيات العقوبات.. حين يدفع الضحايا ثمن الضغوط السياسية

لا تقتصر الآثار المحتملة للعقوبات على المسؤولين المستهدفين، بل قد تمتد إلى قدرة المحكمة الجنائية الدولية على إدارة ملفاتها وتنفيذ مهامها اليومية. فالقيود المالية والتقنية، وما تثيره من مخاوف لدى المصارف والشركات ومقدي الخدمات، قد تعقد التعاملات والاتصالات، وتجعل حفظ الأدلة أكثر صعوبة والتواصل مع الشهود والتعاون مع المنظمات الحقوقية.

من فرنسا إلى بلجيكا وإيطاليا.. اتساع الاحتجاجات يختبر دولة الرفاه

٨٣٥ إلى ١١٩٤ يورو لنحو ٥٨٪ من الطلاب، إلى جانب زيادة ساعات التدريس لبعض المعلمين. وشهدت لياج وبروكسل مواجهات مع الشرطة، تخللتها أعمال تخريب وحرائق، فيما تجاوز عدد الموقوفين ٢٠٠ شخص، وفق تقارير محلية. ولم يقتصر الغضب على الجامعات، إذ انضمت النقابات العمالية إلى الاحتجاجات رفضاً للتقشف ومشروع موازنة ٢٠٢٧، دفاعاً عن الأجور والقدرة الشرائية والخدمات العامة. وأدت الإضرابات إلى اضطرابات في النقل وإلغاء نحو ١٤٠ رحلة جوية من مطار بروكسل. وفي إيطاليا، تبثت مجموعات طالبية شعار «لنفعل كما في فرنسا»، ونظمت تحركات في تورينو وروما و نابولي وبولونيا، مطالبة بزيادة الاستثمار في التعليم وتحسين الخدمات، وإعطاء الأولوية للإنفاق الاجتماعي على حساب الإنفاق العسكري. وظهرت مطالب مشابهة في اليونان وإيرلندا. ومع تصاعد الديون والإنفاق الدفاعي وتقلبات الطاقة، تواجه الحكومات تحدياً في معالجة العجز دون تحميل الفئات الأضعف كلفة هذه الإجراءات، بما يهدد الثقة الاجتماعية وأسس دولة الرفاه.



مليونية صنعاء تجدد دعم فلسطين وترفض الحصار على اليمن

بالقوات المسلحة اليمنية، ومحذراً من تهديد الملاحة في باب المندب، الذي وصفه بأنه عنصر أساسي في الأمن القومي اليمني. كما دعا المشاركون الشعوب العربية والإسلامية إلى حماية المقدسات، وفي مقدمتها المسجد الأقصى ومكة المكرمة والمدينة المنورة، والتحرك لإنهاء معاناة الفلسطينيين ورفع الحصار عن اليمن، بما يكفل للشعبين الحرية والكرامة.

على مواصلة مساندة قوى المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق وإيران. وفي الشأن اليمني، دعا البيان إلى إنهاء الحصار والضغوط الاقتصادية، مؤكداً أن استمرار القيود والمعاناة لن يدفع اليمنيين إلى التراجع عن مطالبهم في الحرية والاستقلال، ومطالباً برفع القيود التي تثقل كاهل المواطنين ونفاقم الأوضاع الإنسانية. وشدد البيان على تعزيز الجهوية والتعبئة، مشيداً

خرجت حشود مليونية في العاصمة اليمنية صنعاء، الجمعة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، تحت شعار «ثباتاً مع فلسطين»، تأكيداً على دعم الشعب الفلسطيني ورفض الحصار المفروض على اليمن وتداعياته الإنسانية والمعيشية. وأكد بيان المسيرة ثبات الموقف اليمني الداعم لفلسطين، مستحضراً معركة «طوفان الأقصى» وصمود الفلسطينيين في غزة، ومشدداً



٩٢ شهيداً فلسطينياً

في سجون الاحتلال خلال ٣ أعوام من الإبادة

واعترفت المصادقة على قانون إعدام الأسرى في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦ تصعيداً خطيراً يهدد حياة الأسرى ويكرس سياسة القتل بحق الفلسطينيين. وطالبت المؤسسات بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الأسرى، وإلغاء قانون الإعدام، وتمكين الصليب الأحمر من زيارتهم، ومحاسبة المسؤولين الصهاينة عن الانتهاكات، داعية المجتمع الدولي إلى التحرك لحماية الأسرى وإنهاء الإفلات من العقاب.

كشفت مؤسسات الأسرى الفلسطينية، في تقرير بمناسبة مرور ثلاثة أعوام على حرب الإبادة على غزة، عن استشهاد ٩٢ أسيراً فلسطينياً معلومي الهوية داخل سجون ومعسكرات الاحتلال الصهيوني، من أصل أكثر من ١٠٠ شهيد، وسط استمرار الإخفاء القسري لعشرات معتقلي غزة واحتجاز جثامين ١٠٠ أسير شهيد. وأكدت أن السجون تحولت إلى أماكن للتعذيب والتجويع والإهمال الطبي والقتل البطيء. وسجل التقرير أكثر من ٢٦ ألف حالة اعتقال في الضفة الغربية والقدس المحتلة منذ بدء الحرب، بينها أكثر من ٨٠٠ امرأة و ٢٠٠ طفل، من دون احتساب آلاف المعتقلين من قطاع غزة. ويحتجز الاحتلال أكثر من ٩٣٠٠ أسير، نحو ٤٩٪ منهم محتجزون من دون تهمة أو محاكمة، بينهم ٣١٠١ معتقل إداري و١٤١٩ معتقلاً من غزة المصنفين ضمن فئة «المقاتل غير الشرعي». ووثقت المؤسسات التعذيب الجسدي والنفسي والتجويع والحرمان من المياه والإهمال الطبي والاعتداءات الجنسية، إلى جانب تصاعد القمع.

